

Distr.
GENERAL

CRC/SP/22
17 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية حقوق الطفل



اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع السادس

نيويورك، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧

البند ٦ من جدول الأعمال

مسائل أخرى

حالة التعديل المدخل على اتفاقية حقوق الطفل

مذكرة أعدّها الأمين العام

- ١- يبلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل في الوقت الحاضر ١٨٨ دولة مما يجعل هذه الاتفاقية الصك الدولي المتعلق بحقوق الإنسان الذي يحصل، في فترة قصيرة منقطعة النظير، على أكبر عدد من التصديقات.
- ٢- وقد أوصى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ بتمكين لجنة حقوق الطفل بسرعة وفعالية من الوفاء بولايتها، وخاصة بالنظر إلى العدد الذي لا سابق له من التصديقات وما قدم لاحقاً من التقارير القطرية.
- ٣- وقد اقترحت حكومة كوستاريكا عام ١٩٩٥ الزيادة في عدد أعضاء اللجنة إلى ١٨ عضواً بدلاً من ١٠ أعضاء وقدمت التعديل التالي على الفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية:
"٤- تتألف اللجنة من ثمانية عشر عضواً من ذوي المكانة الخلقدية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الاتفاقية. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية."

٤- وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية هذا التعديل بتوافق الآراء.

٥- ووفقاً لاحكام الفقرة ٥٠ من الاتفاقية، "يبدأ تنفيذ أي تعديل عندما تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين".

٦- ووافقت الجمعية العامة، بقرارها ١٥٥/٥٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على هذا التعديل وحيث الدول الأطراف على اتخاذ التدابير المناسبة بما يتيح، في أقرب وقت ممكن، الحصول على موافقة أغلبية ثلثي الدول الأطراف.

٧- ولكي يبدأ تنفيذ التعديل، يشترط أن تقوم ١٢٠ دولة من أصل ما مجموعه ١٨٠ دولة كانت أطرافاً في الاتفاقية وقت انعقاد مؤتمر الدول الأطراف بإشعار الأمين العام، الذي هو وديع الاتفاقية، بقبولها التعديل. وحتى ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بلغ عدد إشعارات القبول الواردة ١٦ إشعاراً.

٨- وبغية تأمين بدء تنفيذ التعديل في أقرب وقت ممكن، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٥٠، قد ترغب الدول الأطراف في اتخاذ التدابير الملائمة للتبشير بتوجيه الإشعار بالقبول. وفي هذا الصدد، يمكن ملاحظة أن اللجنة كررت، في دورتها الرابعة عشرة المعقدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تأييدها الزيادة في عدد أعضائها في أقرب وقت ممكن.